

رؤية القائد الفلسطيني

خالد مشعل

حول المشروع الوطني الفلسطيني

ومواجهة قرار الضم

التي قدمها في مقابلة مع

منتدى التفكير العربي

بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٠م



الناشر
منتدى التفكير العربي



تقديم



يُعد إعلان إسرائيل نيتها ضم ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة الواقعة فيما يعرف بالمنطقة «ج»- إذا ما تم تنفيذ هذا المخطط بالفعل- بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على مسار التفاوض المحتضر أصلاً، أو إن صح التعبير الميت سريريا، وفي المقابل فإن مسار المقاومة بات وكأنه يعمل في غزة وحدها، في ظل عجزه عن التحرك الفاعل في الضفة الغربية بعد تعرضه لعمليات تجريم و تجريف عميقة منذ اتفاق أوسلو.

وإذا ما أضيف إلى ما سبق التصدع الشديد الذي أصاب الحاضنة العربية بانكفائها على ذاتها، أو بفعل تحقيق إسرائيل اختراقات طبيعية، فإننا ندرك أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة تاريخية مفصلية تختلف عن كل ما سبقها من تحديات.

ولم تتوقف إسرائيل يوماً منذ أن سطت على الأرض الفلسطينية، عن استحداث مشاريع التصفية والتهجير والتهويد منذ «وعد بلفور»، وصولاً إلى «وعد ترمب»، ثم صفقته مع نتنياهو، انتهاء بما يعرف اليوم

بـ «مشروع الضم». ولم يتوقف الفلسطيني بالمقابل عن ابتكار أساليب جديدة في مقاومة هذا المشروع الصهيوني بكل ما امتلك من أدوات.

يجري ذلك وسط انقسامات وانشغالات عربية، وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، وكل ذلك يجري والفلسطينيون يواجهون وحدهم مشروعاً صهيونياً يعمل على إقناع المحيط العربي بأنه صديق وليس عدواً، محاولاً بذلك اغتيال الرواية الفلسطينية للصراع، واستبدالها برواية صهيونية.

في ظل هذه الظروف الدقيقة استضاف منتدى التفكير العربي، والذي مقره لندن، قطباً من أقطاب العمل

السياسي الفلسطيني، الأستاذ خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لتقديم رؤيته حول هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ القضية الفلسطينية، وما هي الخيارات التي يراها متاحة أمام الشعب الفلسطيني في ضوء هذه التحديات الجسام.

وضمن سلسلة ندوات منتدى التفكير العربي في البحث عن سبل مواجهة صفة القرن ومشروع الضم، بادر المنتدى بالتواصل مع السيد مشعل، ضمن حوارات مستمرة يديرها المنتدى مع القيادات الفلسطينية من مختلف الاتجاهات الوطنية الفلسطينية للإجابة عن سؤال ما العمل؟

وخلال الحوار الخاص الذي استمر على مدار ساعتين، تحت عنوان ((الفلسطينيون وسبل مواجهة صفقة القرن ومشروع الضم))، والذي حاورته فيه يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٧/١، طرحتُ على السيد مشعل أسئلة اللحظة حول ملفات الساعة، وتوصيفه للوضع الفلسطيني، وأسباب استمرار الانقسام وسبل الوحدة، ورؤيته لتوحيد القوى الفلسطينية في إطار برنامج وطني مشترك من شأنه التصدي للتهويد والضم وصفقة القرن، كما طرحنا عليه في ذات الحوار كذلك أسئلة حول الخيارات الفلسطينية المتاحة والممكنة في ظل الانسداد السياسي وانهيار خيار المفاوضات، وفي ظل الصعوبات الكبيرة أمام مشروع المقاومة ومحدودية حلفائه بالنظر لموازن القوى القائمة، لينتهي مشعل حول موضوع السلطة إلى خيارين :

١- حل السلطة بتوافق وطني ورؤية بديلة.

٢- أو تغيير وظيفتها.

ويبرز تغيير وظيفة السلطة كطرح جديد يرى مشعل أنه «خيار لازم تقتضيه الضرورة والمسؤولية الوطنية، إذ لا يصح أن نقبل باستمرار وظيفة السلطة الحالية والتزاماتها الأمنية لصالح الاحتلال».

في الحالتين يعني ذلك وفقا للسيد مشعل الاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي، ويرى قبل الولوج لأي من الخيارين السابقين أن يتم اتخاذ القرار بشأن مستقبل السلطة بتوافق وطني، ووفق رؤية ودراسة شاملة للخيارين المشار إليهما.

المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم

رؤية
خالد مشعل

4

وخلال المقابلة طرح القائد الفلسطيني خالد مشعل كذلك جملة من الأفكار التأسيسية لصياغة مشروع وطني، يرى الرجل أن من شأنه توحيد مختلف القوى والفصائل الفلسطينية بمواجهة مشروع الضم - وهو الأخطر باعتقاده - وصفقة القرن، والنهوض بالقضية الفلسطينية عموماً.

وفي توصيفه للحظة الفلسطينية الحالية أشار مشعل في معرض تشخيصه للوضع الفلسطيني الراهن إلى أنه وضع، بقدر ما يحمل في ثناياه من تحديات ومخاطر، يحمل في الوقت نفسه فرصاً حقيقية واعدة، ملخصاً التحديات في نقاط ثلاث، أولها: تسارع المشاريع الإسرائيلية الأمريكية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية في سياق ما بات يعرف (بصفقة القرن)، وذلك من خلال فرض وقائع جديدة مثل: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية لها، وتسريع الاستيطان، وضم مزيد من أراضي الضفة الغربية وشرعنة سرقتها بالغطاء الأمريكي..

وأما التحدي الثاني فيتمثل في غياب الفعل الفلسطيني المؤثر لمواجهة هذه الإجراءات في ظل الانقسام الفلسطيني الراهن، وذلك بالتزامن مع غياب القيادة الفلسطينية الجامعة التي تملك الرؤية، والقدرة، والجاهزية للمخاطرة من أجل القضية الفلسطينية.

وتحد ثالث: متمثل بالاختلال الذي أصاب الحاضنة العربية والإسلامية سواء بانكفائها على ذاتها وانشغالها بقضاياها المحلية، أو باختراق إسرائيل لبعض الأنظمة العربية بالتطبيع معها.

أما فيما يتعلق بالفرص المتاحة فقد أوضح مشعل أن هذه الفرص تتمثل في:

أولاً: توحيد الصف الوطني الفلسطيني على أرضية المواجهة مع قرار الضم وصفقة القرن.

ثانياً: روح إضافية وانطلاقة جديدة لمسيرة المقاومة والنضال.

ثالثاً: تحويل إجراءات الاحتلال على الأرض إلى أداة استنزاف له.

رابعاً: لحظة تاريخية سانحة لتصويب صورة القضية الفلسطينية أمام العالم، وإعادة بنائها إلى صورتها الحقيقية؛

كقضية تحرر وطني من الاحتلال، لا قضية تسويات ومفاوضات وخلاف على بعض التفاصيل.

المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم

رؤية
خالد مشعل

5

خامساً: مزيد من تعميق عزلة الكيان الصهيوني دولياً وإنسانياً، في ظل تزايد الغضب والامتعاض من انتهاكاته وجرائمه ومصادمته لكل الأعراف والقوانين الدولية.

وحول الخطورة الاستثنائية لمشروع الضم، علاوة على الخطر الأساس المتمثل في الاحتلال نفسه، اعتبر مشعل أن خطورة عملية الضم تكمن في أن هذه العملية تسعى لشرعنة قضم الأرض الفلسطينية وسرقتها، ومن ثمّ حصر الفلسطينيين في جغرافيا ضيقة غير متصلة داخليا ولا خارجيا، إذ تمثل المساحة المستهدفة بالضم (٣٠%) من مجمل مساحة الضفة الغربية، علماً أن الأغوار وحدها تُمثل (٥٠%) من أراضي الضفة الصالحة للزراعة، والتي تحتوي أبارا ارتوازية تعد أحد المصادر الرئيسية للمياه، ولذلك فإن مقاومة هذا المشروع تأتي في مقدمة الأولويات الفلسطينية في الوقت الراهن، دونما أن تؤثر على القضايا الرئيسية المتمثلة في تحرير الأرض، واستعادة القدس والمقدسات، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، واطلاق سراح الأسرى في السجون الإسرائيلية، وإقامة الدولة الفلسطينية الحرة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس.

قدم خالد مشعل خلال اللقاء مجموعة من المقترحات والتصورات يمكن اعتبارها مرتكزات لمشروع تحرر وطني فلسطيني جامع تتلخص فيما يلي:

أولاً: إعادة تعريف الثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية بما يضمن إجماع الكل الفلسطيني عليها والحيولة دون التنازل عن أي منها.

ثانياً: إعادة بناء المؤسسات السياسية، ومرجعية القرار الوطني ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، على أسس ديمقراطية حقيقية، بحيث تمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتشارك فيها مختلف القوى والفصائل والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: تبني برنامج نضالي ينطلق من كون الشعب الفلسطيني ما زال واقعاً تحت الاحتلال، بحيث يشمل هذا البرنامج كل أشكال المقاومة والنضال وعلى رأسها النضال المسلح، بما فيها المقاومة الشعبية بصورها المختلفة.

المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم

رؤية
خالد مشعل

6

وسيرا على المنهجية التوثيقية التي يتبناها المنتدى في كل ندواته وحواراته مع قادة الرأي والمفكرين والسياسيين وصناع القرار، قمنا بتفريغ وتحرير محتوى الحوار الخاص مع السيد خالد مشعل، ونضع هذه الورقة بين أيدي القارئ الفلسطيني والعربي، وكذلك بين أيدي صناع القرار والقيادات الوطنية الفلسطينية والعربية وكل مهتم بالقضية الفلسطينية.

كما يعتبر المنتدى هذه الوثيقة رؤية وطنية حقيقية للسيد مشعل تتضمن أفكارا محددة وعملية طرحها في سياق محاولته تقديم مشروع وطني للتصدي للهجمة الصهيونية الشرسة، ونرى أنها تستحق نقاشا وطنيا موسعا، وجلسات عصف فكري يعمل المنتدى على تنظيمها، عابرة للفصائل والانتماءات والجغرافيا، وهي الخصائص التي يبدو أن السيد مشعل حرص أن يضمنها في مشروعه، الذي يقول إنه مشروع وطني فلسطيني جامع وليس مشروعا فصائليا ولا حزبيا، مشروع للداخل والخارج، ولكل فلسطيني وفلسطينية بغض النظر عن انتمائه، أو معتقداته، أو فصيله، أو موقعه.

أ. محمد أمين

رئيس منتدى التفكير العربي - لندن

تفاصيل الرؤية



قرار الضم

توقيته، أبعاده، مخاطره

حول المشاورات الأمريكية الإسرائيلية بشأن تنفيذ قرار الضم

• في إطار الحديث عن البرنامج الوطني لمواجهة قرار الضم، يأتي الاستهلال بهذا العنوان لأن الحدث المستجد المتعلق بتلك المشاورات فرض نفسه سياسياً، وبالتالي لزم قراءته في السياق قراءة دقيقة لا توقع صناع القرار في خطأ تقدير الموقف.

فما تحاول به الإدارة الأمريكية هذه الأيام مع الكيان الصهيوني ليس لثنيهم عن خطة الضم، فالمصيبة بالأساس جاءت من واشنطن - بصياغة إسرائيلية - تحت عناوين: صفقة القرن، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ثم مشروع الضم.

إنما الذي حاوله المبعوثون الأمريكيان، خاصة في ظل بعض التباينات بين شركاء الحكومة الصهيونية (نتنياهو - غانتس)، هو الدفع باتجاه تأجيل التنفيذ بعض الوقت، وأن تتم خطوات الضم على مراحل وبالتقسيم، وذلك لتحقيق مصلحتين لهم: الأولى، التأثير على الانتخابات الأمريكية القادمة لصالح الرئيس (ترامب)، المرتبك جرّاء ميل استطلاعات الرأي لصالح منافسه الديمقراطي (بايدن). والثانية، خديعة الفلسطينيين والعرب، عبر إيهامهم بالتراجع عن قرار الضم، حتى يسترخوا في ردود فعلهم وخطواتهم الغاضبة عليه، وذلك لتمير الخطوة بأقل قدر من التداعيات. وكذلك في محاولة منهم لتحديد موقف الأردن وإبعاده عن الموقف الفلسطيني، من خلال تأخير خطوة ضم الأغوار، أي ألا يكون البدء بها، لا أكثر.

إنّ، هذه الجهود الأمريكية متعلقة بكيفية إخراج خطوات الضم وإدارتها تكتيكياً، ومحاولة تمريرها علينا بالخديعة والتضليل، وليست متعلقة بالتراجع عن الخطوة أو التغيير في جوهرها.

لذلك من الضروري الاستمرار في حشد جهودنا وطاقاتنا للمواجهة، وعدم الاسترخاء أو التأخير في الفعاليات،

وأن نرسل لعدونا رسالة قوية بالفعل، كما فعلت غزة عبر صواريخها التحذيرية، والتي أعطت إشارة واضحة على جاهزية المقاومة. وهكذا يجب أن تكون الضفة، وجماهير شعبنا وقواه وقياداته في كل مكان في الداخل والخارج، أن يكونوا حاضرين في المشهد بقوة.

• **بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي تباين بسيط يتعلق بالإدارة التكتيكية لقرار الضم، وليس في أصل القرار.** نتنياهو قلق؛ يخشى أن يسقط ترامب في الانتخابات، فيخسر حليفه الاستثنائي الذي دعمه بلا حدود. لذلك هو في عجلة من أمره، ويخشى في ذات الوقت مما قد يطرأ على الائتلاف الحكومي بينه وبين غانتس. كما أنه، في سعيه الحثيث لتحقيق خطوات كبيرة على الأرض، يأمل أن تخرجه من استحقاق المحاكمة.

أما الإدارة الأمريكية، وهي المؤيدة بقوة للضم، ووفرت البيئة السياسية والدعم المطلق لنتنياهو، فهي تركز على إدارة قرار الضم - توقيتاً وتكتيكاً - بما يخدم ترامب في معركة الانتخابات، لا سيما في ظل ما يعانيه من أزمات متلاحقة؛ الكورونا، والانقسام الحاد في المجتمع الأمريكي، وانتفاضة الحقوق المدنية للأمريكان السود، .. إلخ، وبما يخفف من تداعيات القرار وردود الفعل الفلسطينية والعربية، ومحاولة التفريق بينها.

وحتى بالنسبة لنتنياهو وغانتس، فالخلاف بينهما في موضوع الضم تكتيكي وليس في أصل القرار وجوهره. هذه مخادعة أمريكية يجب ألا نقع فيها، وألا نخطئ في تقدير الموقف، وأن تظل جاهزيتنا وفعاليتنا حاضرة بقوة لمواجهة القرار وإجراءات الاحتلال على الأرض.

حول طبيعة اللحظة الفلسطينية الراهنة

• إذا أردت أن أصف اللحظة الفلسطينية الحالية، وأضع لها عنواناً، أقول إنها لحظة مثقلة بالتحديات والمخاطر العاصفة، ولكن تحمل في ثناياها فرصاً حقيقية واعدة.

وهكذا هي الحياة؛ مزيج من المخاطر والآمال، ومن التحديات والفرص. وأصحاب القضايا والمشاريع الكبرى عليهم أن يقرؤوا التحديات والمخاطر قراءة موضوعية لا رغائبية. وفي ذات الوقت، يستطيعون بإرادتهم وإيمانهم بعدالة قضيتهم وثقتهم بأنفسهم بعد ربهم، أن يجدوا فيها فرصاً كثيرة، ويترجموها على أرض الواقع.

وأبرز تلك التحديات والمخاطر ثلاثة:

التحدي الأول: تسارع المخططات الإسرائيلية الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال عناوين مستجدة؛ كصفقة القرن، وقرار الضم، وإحكام التهويد على القدس، إلى جانب المخططات والعناوين السابقة.

التحدي الثاني: غياب الفعل الفلسطيني المؤثر، وغياب القيادة الجامعة التي تحمل مسؤولية قيادة هذه اللحظة التاريخية: برؤية واضحة، وأدوات نضالية فاعلة، وروح مقدامة مستعدة للمخاطرة من أجل الوطن، فالرتابة والجمود والتقليدية والحسابات الثقيلة لا تصلح للقيادة، لا سيما تلك التي تقود شعوبها نحو التحرير والتحرر.

التحدي الثالث: الاختلال الذي أصاب حاضنتنا العربية والإسلامية، سواء بالنزيف الدامي في كثير من ساحاتها، وأشكال الانقسام والاستقطاب والصراع بين أبنائها، أم بالاختراق التطبيعي الصهيوني لبعض دولها وقادتها ونخبها السياسية والفكرية.

وأما أهم الفرص التي تبرز في ثنايا تلك التحديات والمخاطر، ويمكننا العمل عليها، فهي:

أولاً: توحيد الصف الوطني الفلسطيني على أرضية المواجهة مع قرار الضم وصفقة القرن.

ثانياً: روح إضافية وانطلاقة جديدة لمسيرة المقاومة والنضال.

ثالثاً: تحويل إجراءات الاحتلال على الأرض إلى أداة استنزاف له.

رابعاً: لحظة تاريخية سانحة لتصويب صورة القضية الفلسطينية أمام العالم، وإعادتها إلى صورتها الحقيقية؛ كقضية تحرر وطني من الاحتلال، لا قضية تسويات ومفاوضات وخلاف على بعض التفاصيل.

خامساً: مزيد من تعميق عزلة الكيان الصهيوني دولياً وإنسانياً، في ظل تزايد الغضب والامتنعاض من انتهاكاته وجرائمه ومصادمته لكل الأعراف والقوانين الدولية.

هل الضم هو الأخطر على القضية الفلسطينية؟

• يبقى الاحتلال هو أساس المشكلة وجذرها. أما الضم فهو بلا شك بالغ الخطورة على قضيتنا وشعبنا.

فهو من حيث جوهره ومعناه: سرقة للأرض وتهجير للشعب، وإحكام للسيطرة على القدس وغلافها وتهويد مقدساتها.

ومن حيث دلالاته ومغزاه: هو شرعنة للاحتلال والسرقة بغطاء مزيف، فإذا كانت المشاريع والمخططات الإسرائيلية الأمريكية السابقة كرّست الاحتلال وسرّعت الاستيطان وأطلقت يد العدوان، فإن الضم يسعى لشرعنة كل ذلك!

وثمة زاوية ثالثة في خطورة القرار، وذلك بالنظر إلى استراتيجية العدو في السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، وتهجير العدد الأكبر من الشعب وحشره في أضيق مساحة من أرض الوطن، وما ينشأ عن ذلك من أزمات معيشية واقتصادية واجتماعية وسياسية، يراد منها في النهاية تهجير شعبنا خارج الوطن، والقضاء على حلم التحرير والعودة والاستقلال.

على سبيل المثال: ضم الأغوار التي تمثل أكثر من ربع مساحة الضفة، ونصف مساحتها الزراعية، يعني حرمان شعبنا من هذا المخزون المائي والزراعي الكبير، فضلاً عن أنه يهدف إلى عزل فلسطين عن الأردن جغرافياً، ومن ثم سياسياً.

كما أن خطورة الضم تتضاعف بالنظر إلى توقيتته، حيث الانقسام الفلسطيني، وغياب الفعل المقاوم المؤثر جرّاء ما تعرضت له الضفة من تجريف، وتجريم للمقاومة، وملاحقة رجالها وسلاحها، والتنسيق الأمني الذي طعنها في ظهرها، بل وحال دون انطلاق مقاومة شعبية حقيقية جادة ضد الاحتلال والاستيطان والتهويد، فجاء قرار الضم لتبدو الضفة في هذه اللحظة القاسية أمام الكيان الصهيوني سهلة الابتلاع! وليس بخاف في مسألة التوقيت حال الحاضنة العربية والإسلامية، وانشغالها بهمومها وصراعاتها وانقساماتها، واستهدافها بتطبيع منظم من المطبّع والمطبّع معه، وإن كان جزئياً ومحدوداً، لكنّه اختراق خطير ومُدان.

• **خطورة الضم لا تعني اختزال المشهد الفلسطيني فيه، فالعناوين الوطنية الرئيسية (تحرير الأرض، واستعادة القدس، وعودة اللاجئين) ليست غائبة عن أولوياتنا الفلسطينية، فتلك هي المكونات والرميزات الأساسية للقضية، إلى جانب تحرير أسراننا وتطهير مسراننا ومقدساتنا.** هي عناوين كبيرة لم تغب عن الرؤية والخطاب والفعل المقاوم للفصائل والقيادات، بل هي أساس برنامجها، وعلى رأس أجندتها وأولوياتها دائماً؛ من أجلها يخوضون المعارك، ويصعدون المقاومة، ويقدمون التضحيات من دمائهم وحرّياتهم، ويصبرون على آلام الحصار والتضييق. وانظر على سبيل المثال، كم بذلت المقاومة من جهود وتضحيات بهدف الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، باعتباره ملفاً وطنياً وهمّاً كبيراً لعامة أبناء شعبنا، حيث الآلاف ما زالوا خلف القضبان، منهم نساء وأطفال ومرضى وكبار السن، ومئات عليهم أحكام مؤبدة. وبالتأكيد فإن صفقة وفاء الأحرار، التي لم تكن الأولى، لن تكون الأخيرة حتى يتحرر كل أولئك الأبطال بإذن الله.

حتى في الخطاب الرسمي ما زالت عناوين: الأرض والقدس واللاجئين والأسرى حاضرة، ولكنها تحتاج إلى إحكام أكبر في مفهومها ومدلولها، وإلى استراتيجية وآليات فعل أكثر جدية ترقى إلى مستوى هذه العناوين وأهميتها وقداستها. فعلى سبيل المثال، من يتصدى لقضايا بهذا الحجم والأهمية لا يصح له أن يغيب عنها استراتيجية المقاومة بكل أشكالها، وامتلاك أوراق القوة بكل أنواعها.

المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم

رؤية
خالد مشعل

14

• الاحتلال الإسرائيلي يشن علينا بقرار الضم جولة جديدة من الحرب، امتداداً لحروبه المستمرة التي تستهدف أرضنا وشعبنا ومقدساتنا. وواجبنا إزاء ذلك هو المواجهة والاشتباك مع الاحتلال، والعمل على تحويل إجراءاته العدوانية إلى أداة استنزاف له، ورفع كلفة احتلاله وعدوانه. وبغير ذلك - لا سمح الله - نسهل المهمة على عدونا لتمرير مخططاته، ويغريه ذلك بالمزيد، ويتحول مع مرور الزمن إلى احتلال نظيف منخفض الكلفة. والشعوب الحرة، وشعبنا الفلسطيني في طبيعتها، لا تقبل إلا التمسك بحقها في مقاومة الاحتلال، وتقديم كل أشكال التضحيات التي تمكنها من التخلص منه، وإجباره على الرحيل.

**برنامج وطني فلسطيني
لمواجهة خطة الضم**

مجاور البرنامج

مخاطر الضم وأبعاده ودلالاته، خاصة في ظل اللحظة التاريخية التي تعبرها القضية الفلسطينية، تفرض علينا المبادرة الجادة للتوافق على برنامج وطني للمواجهة.

• وفيما يلي أبرز ملامح هذا البرنامج ومجاوره:

أولاً: أن تبادر القيادة الفلسطينية وقيادات وفصائل المقاومة معاً، بأخذ قرار واضح بالمواجهة المفتوحة مع الاحتلال رداً على قراره وإجراءاته بالضم. أي تحويل موقف الرفض المُجمع عليه فلسطينياً إلى طاقة حركة، ومقاومة فعلية، ومواجهة مع الاحتلال على الأرض؛ ميدانياً وجماهيرياً وسياسياً ودبلوماسياً، وبكل الوسائل الممكنة.

وبذلك نكون قد أعطينا رسالة عملية واضحة وقوية أن رهاننا الحقيقي هو على خيار المقاومة ومواجهة الاحتلال واستنزافه وتعطيل إجراءاته ومخططاته، وأنها قد طوينا صفحة التسوية، التي استنزفنا بها العدو دون طائل حقيقي، واستغلها غطاء لمزيد من الاستيطان والتهويد وسرقة الأراضي وتدمير المقدرات الفلسطينية. وهذا يعني أننا نقلنا التفكير الفلسطيني من مربع الانقسام وأسئلة السلطة، إلى مربع المواجهة وأسئلة الصراع، وهذه نقلة مهمة في التفكير والسلوك الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية المعقدة.

ثانياً: إعطاء رسالة الثقة والمصادقية والجدية عبر تنفيذ القرارات التي اتخذت فلسطينياً على مدى السنوات والأشهر الأخيرة، وتحويل الأقوال إلى أفعال. وهذا يشمل قرارات وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ووقف العمل بالاتفاقيات الموقعة معه، ومنها اتفاق باريس الاقتصادي، والعمل على تحرير الاقتصاد الفلسطيني من الارتهاق للاحتلال، وإعادة بنائه ليكون اقتصاد صمود ومقاومة، لا اقتصاد سلطة شكلية، وغير ذلك من القرارات. وهذا المسار بالغ الأهمية من حيث تعزيز ثقة شعبنا بقياداته؛ بجديتها وقدرتها وتحملها للمسؤولية، لينطلق إلى العمل بكل ثقة واستمرارية وإبداع.

ثالثاً: حشد شعبنا في مختلف الساحات وأماكن وجوده في الداخل والخارج خلف هذا الموقف القوي الموحد، وتوجيهه للنضال والعمل بكافة البرامج والوسائل المتاحة، كل حسب ظرفه، من أجل مواجهة مخطط الضم وإسقاطه. **ولتكن استراتيجيتنا في ذلك: تحويل إجراءات العدو على الأرض إلى أداة استنزاف له، أي قلب السحر على الساحر.**

وفي هذا الإطار يتم **اشتقاق برنامج تفصيلي خاص بكل ساحة ومنطقة** وما تملكه من قدرات وخيارات، فتكامل الجهود وتتعانق نحو الهدف الوطني العام.

- **الضفة**، على سبيل المثال، وقلبها القدس، هي ساحة المواجهة الأساسية باعتبارها المستهدفة أساساً بقرار الضم. لذلك من الواجب الوطني تثويرها في وجه الاحتلال، بكل ما هو متاح من أشكال المقاومة الشعبية الشاملة والمتنوعة، والاشتباك المباشر مع جنود الاحتلال ومستوطنيه وسارقي الأرض. ومن ذلك الاعتصام في البؤر والمناطق المستهدفة من الاحتلال بالضم، ومنها الأغوار، وإقامة خيام التضامن، وتحويل إجراءات العدو إلى استنزاف حقيقي له بالفعل. كما أن الضفة بحاجة إلى حضور سياسي وجماهيري حقيقي، يعيد لها الحيوية والتأثير، ويعزز دورها الكبير المطلوب، خاصة في هذه اللحظة التاريخية.

نعم الضفة تعاني، ومثقلة بالجراح والقيود، لكنها تقف على إرث نضالي عظيم، وتملك مخزوناً كبيراً من الإرادة والطاقة والإبداع، وسجلها شاهد على ذلك من خلال عدد كبير من الانتفاضات والهبات والمواجهات، ومنها المواجهة التي أجبرت الاحتلال على التراجع عن وضع البوابات الإلكترونية عند أبواب المسجد الأقصى المبارك.

لا بد من إطلاق الضفة من عقالها، وجعلها عقدة في وجه الاحتلال، لا ساحة سهلة منهكة.

- **غزة**، حيث عظمة المقاومة وإبداعها، والتي هي بالفعل درع الوطن وحامي الديار. والمقاومة كانت دائماً موضع الرهان والثقة، وتُعلق عليها الآمال. غزة جزء أساس من هذه المعركة، ولم تغب يوماً عن واجبها.

والحديث عن دور غزة في برنامج المقاومة بصورة عامة، وهذه المواجهة بصورة خاصة، يمكن أن يكون من أربع زوايا:

الأولى: الدفاع عن الشعب والأرض والإرادة السياسية في مواجهة الاعتداءات والحروب الإسرائيلية وعقوباتها وحصارها. الثانية: دورها المنهجي في مشروع التحرير بالتكامل مع الجبهات الفلسطينية الأخرى، بما تملكه المقاومة في غزة من قدرات وخيارات وآفاق متعددة. الثالثة: مستودع الخبرة والتجربة، والذُّخر والرصيد، الذي يعطي جبهات المقاومة الفلسطينية المتعددة ما يلزم من القدرات والخبرات والإمكانات، والفكر العسكري المتطور الذي صقلته الحروب والمواجهات الشرسة. الرابعة: مواجهة قرار الضم بجملة من الخطوات العسكرية الميدانية المختارة بعناية في أساليبها وأدواتها وتكتيكاتها، إلى جانب الفعاليات الشعبية ومسيرات العودة، والطائرات والبالونات الحارقة، .. إلخ.

- شعبنا في الأراضي المحتلة عام 1948، بما يملكه من موقع خاص ومهم في خريطة المواجهة، ومن خبرات وأدوار متميزة لا غنى عنها، وبما يتمتع به من روح وطنية عميقة انتصر بها على الأسرلة، وظل منحازاً لعروبته وانتمائه لوطنه وشعبه، وخاض العديد من المواجهات مع الاحتلال في سبيل ذلك، ودفاعاً عن أرضه وتجذره فيها، ورفض الترحيل عنها. هو اليوم شريك رئيس في المواجهة، خاصة أنه كان وما زال مستهدفاً بمخطط الضم، وسرقة الأرض، وتهجير الشعب عنها.

وخياراته في المواجهة متعددة؛ في مقدمتها معركة الدفاع عن الأرض، وله فيها تاريخ مجيد منذ يوم الأرض عام ١٩٧٦، والوقوف في وجه التهجير، الذي هو الخطوة التالية للضم، والاستراتيجية الصهيونية الدائمة. فضلاً عن دورهم الكبير والمؤثر في الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى المبارك، وتعزيز الوجود والحضور الفلسطيني فيها، وخوض معركتها بكل أبعادها الوطنية والدينية والسياسية والرمزية. وشكلوا كذلك على الدوام عمقاً وامتداداً يوفر ما يحتاجه أهلنا في القدس والضفة من مشاركة وتضامن وإسناد في اللحظات الصعبة.

- شعبنا في الخارج، في مخيماته وأماكن لجوئه ووجوده الممتد، صاحب إرث عظيم في النضال منذ عقود طويلة، ويملك الكثير من القدرات والخيارات على مدى العالم، والعديد من المنصات والأطر التنظيمية والشعبية والنقابية، كالمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج وغيره، فضلاً عن جالياته الفاعلة في مختلف القارات، ولها تأثيرها وعلاقاتها وتجاربها الناجحة في العمل للقضية، ويستطيع حشدها جميعاً في مواجهة قرار الضم.

ومن ذلك الفعاليات الجماهيرية والإعلامية والسياسية، والاعتصام أمام السفارات والقنصليات الإسرائيلية، والعمل مع أحرار العالم لصالحنا، وغير ذلك من أشكال النضال المتاحة حسب كل ساحة، خاصة الدور التاريخي والمتواصل للمخيمات في دول الطوق، بما تمثله من رمزية ومخزون بشري وحضور قويّ لقضية اللاجئين وحق العودة.

رابعاً: التحرك على المستوى العربي والإسلامي رسمياً وشعبياً، والعمل على حشد الأمة حول قضيتنا من جديد، من خلال معركة مواجهة الضم. ولا شك أن تحركنا هذا، حين يصدر عن موقف فلسطيني موحد وفاعل على الأرض، سيمتلك فرصة أكبر لتغيير المزاج في المنطقة، وإعادة تظهير القضية الفلسطينية على رأس أولويات الأمة واهتماماتها، كما كانت من قبل، ومحاصرة بؤر الاختراق الصهيوني وإضعافها وعزلها، ومن ثم تحريك مشاعر الأمة وقناعاتها الحقيقية نحو القضية، وتعزيز ثقتهم بهذه الاستراتيجية الفلسطينية الجادة وقادتها والقائمين عليها.

الأمة بشعوبها وقواها ونخبها مشغولة - بوجه عام - بهمومها وقضاياها المستجدة، ومستنزفة بصراعات ميدانية وسياسية وفكرية، ومع ذلك فما زالت لفلسطين مكانتها الراسخة في ضميرها وعقلها. التحدي اليوم: كيف نحرك هذه المكانة، ونبعث فيها روحاً جديدة. هذا ممكن، بل وضروري، ومفتاحه: الفعل لا الكلام، واستعادة الثقة لا اللوم والعتاب، وأن نحرك قضيتنا ميدانياً وسياسياً بروح جديدة تفرض نفسها على الجميع، وتُظهر الوجه القبيح للكيان الصهيوني على حقيقته؛ محتلاً قاتلاً سارقاً، لا مفاوضاً أو شريكاً في سلام موهوم.

خامساً: التحرك على الساحة الإقليمية والدولية، بموقف فلسطيني موحد، وخطاب موحد، ودبلوماسية موحدة، لنضع قضيتنا الفلسطينية أمام العالم في صورتها الحقيقية؛ قضية تحرر من الاحتلال بعيداً عن أكذوبة التسوية والمفاوضات، أي نصح مسار القضية وصورتها الذهنية لدى الشعوب والأمم والحكومات، ونكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين والشركاء في معركتنا العادلة. ثم ننطلق إلى معركة نزع الشرعية عن الكيان الصهيوني، ومحاصرته ومحاكمته وملاحقته في مختلف الساحات والمنابر والمحافل الدولية.

• ماذا نملك إزاء هذا البرنامج الذي يبدو مرتفع السقف؟

نملك الكثير، ومن ذلك:

- شعب عظيم، لم ينكسر ولم يستسلم. متمسك بأرضه وحقوقه وعدالة قضيته. ما زال يقاوم منذ مائة عام، ولديه مخزون هائل من العطاء والقدرة والإبداع والإصرار، ويقف بفضل الله على تجربة طويلة وغنية لا يكاد يملكها شعب آخر.

- مقاومة مبدعة، خاصة تجربتها الراهنة في قطاع غزة، استطاعت أن تبني نفسها، وتُصنّع سلاحها، وتطور فكرها العسكري، رغم ظروف الحصار وتجفيف الينابيع، وغياب العوامل الموضوعية التقليدية التي اعتادت أن تعمل في ظلها حركات التحرر في العالم.

والضفة حين نطلق لها العنان ستقدم تجربة كبيرة أخرى في فعل المقاومة وإبداعها، وإجبار الاحتلال على الرحيل. وما تملكه من تاريخ ورصيد وتجربة طويلة يؤكد الثقة بذلك.

وشعبنا في أماكن وجوده المتعددة يستطيع أن يبدع في اشتقاق أشكال المقاومة المناسبة.

- أمة أصيلة، حتى وهي مستنزفة ومثخنة بالجراح لم ولن تنسى فلسطين، رغم محاولات البعض تصدير نخب فاسدة للواجهة، تأمل أن ترى إسرائيل «شريكاً لا عدواً»، وجزءاً من الحل، لا أساس المشكلة وجوهرها.

الأمة هي حاضنتنا وعمقنا، وشريكنا الحقيقي في الصراع، بكل ما تمثله القدس وفلسطين لها: دينياً وسياسياً وتاريخياً ووجدانياً، وما يشكله الكيان الصهيوني من مخاطر وتحديات لأمنها ومصالحها.

استعادة دور الأمة وشراكتها وزخمها في الصراع أولوية أساسية وممكنة. ولكل باب مفتاح، وفعل، ولغة خطاب، واستحضاراً لأرضية الشراكة والمعركة الواحدة.

- ساحة دولية بدأت تتمل من الوقاحة والعربة الإسرائيلية، وتضييق ذرعاً بهذا الكيان المحتل الذي بات عبئاً أخلاقياً وسياسياً عليها.

نعم هناك الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، ما زالت تدعم الكيان الصهيوني بلا حدود. لكن الضيق بممارسات هذا الكيان المحتل وعربدته وجرائمه بدأ يزداد على الساحة الدولية؛ على مستوى حكومات، وبرلمانات، ونخب سياسية وصحفية وفكرية وأكاديمية. والكيان الصهيوني أصبح أكثر قلقاً بسبب ذلك، خاصة من تنامي دعوات المقاطعة له في الساحة الدولية.

التركيز على البعد الإنساني للصراع، والعمل على قطع الحبل السري الدولي عن المحتل الإسرائيلي، لبنة أساسية في استراتيجيتنا العامة للتحرير والتخلص من الاحتلال، واستراتيجيتنا الخاصة اليوم لمواجهة قرار الضم وصفقة القرن.

بيت القصيد فيما سبق: كيف نستثمر ما نملك، ونفعله بالطريقة الصحيحة، وبالاتجاه الصحيح، ونحو الهدف الكبير الصريح. ومعلوم أن العالم لا ينتصر لمن لا ينتصر لنفسه، وحتى ينتصر الآخرون لنا، لا بد أن ننتصر لأنفسنا أولاً. والطريق إلى ذلك باختصار: قيادة، ورؤية، وبرنامج نضالي وسياسي، ... على مستوى أهدافنا الوطنية الكبيرة.

• **أما عن موازين القوى، وهل تعمل لصالح فلسطين أم لصالح الاحتلال الإسرائيلي؟**

فإن موازين القوى لم تكن يوماً في التاريخ مع الشعوب في مواجهة القوى الاستعمارية. فتلك القوى الاحتلالية والاستيطانية كانت أقوى من الشعوب التي احتلتها واعتدت عليها، ومع ذلك هزمتها الشعوب وانتصرت عليها في نهاية المطاف، كالشعب الجزائري في ثورته العظيمة، والشعب الفيتنامي، وشعب جنوب أفريقيا، والشعوب العربية والإسلامية التي تحررت من المستعمرين بعد ثورات وتضحيات مريرة.

الشعوب التي سعت للتحرر بجدية وشجاعة انتصرت. معنى ذلك أن موازين القوى ليست هي الحاكمة وحدها في هذه الحالات، وإن كانت مهمة ويجب قراءتها بدقة، والتعامل مع اختلالها بجدية وعقل وكفاءة وإبداع.

أنا مع الواقعية، لكن الواقعية الثورية، وليست الواقعية العاجزة. بمعنى أن نقرأ موازين القوى بموضوعية، ونعمل على تحسينها وتغييرها بالمقياس النسبي والنوعي لصالحنا، وليس بالتساوي الحسابي بالضرورة. على سبيل المثال، هل كانت غزة ومعها المقاومة في الضفة وكل فلسطين، أقوى من الاحتلال الإسرائيلي عندما أجبرت شارون على الانسحاب من القطاع وتفكيك مستوطناته؟! بالتأكيد لم نكن أقوى عسكرياً، لكن أي صراع تحكمه عوامل كثيرة معقدة، خاصة عندما يكون بين شعب حر ومحتل دخيل، وبين صاحب أرض ولص سارق قاتل أتانا من وراء البحار.

• **بالنسبة للوضع العربي، ومحاولات البعض التطبيع مع الكيان الصهيوني، فإنها رغم خطورتها وإدانتها، لا تقلل من أصالة الحاضنة العربية الإسلامية، وقيمتها بالنسبة لنا في الصراع مع الاحتلال.**

نعم، كانت حالات التطبيع سابقاً فردية ومبعثرة، واليوم باتت موجهة ومدعومة بشكل فاضح من بعض الحكومات والنخب. كان العرب عموماً يضحون من أجل فلسطين، وبات بعضهم اليوم يسعى للتضحية بفلسطين من أجل أجنداتهم الخاصة. وعمل بعضهم على التماهي مع صفقة القرن ولو بالسري، على أمل أن يحملوا

الفلسطينيين وبقية العرب عليها. ثم اكتشفوا أنهم لا يستطيعون ذلك، لا بتوفير غطاء فلسطيني للصفقة، ولا بحشد موقف عربي داعم لها.

التطبيع، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقف خلفه، وبعد عقود طويلة من محاولات فرضه كأمر واقع، لم يرتق حتى ليكون ظاهرة، بل هو حالة مرتبطة ببعض النخب المعزولة المصنوعة والمختزقة فكرياً، والساعية وراء الشهرة والمطامع. وظل التطبيع في الحقيقة منبوذاً ومرفوضاً من غالبية الأمة، ولم ولن يتحول إلى جذر اجتماعي له امتداده الفكري والسياسي في المنطقة. فالخير في الأمة كبير وأصيل وعميق. انظر إلى لجان مقاومة التطبيع في العالم العربي والإسلامي، وإلى رموز الأمة التي وقفت ضد التطبيع بكل شجاعة؛ من قادة وزعماء، ورؤساء وأعضاء برلمانات، وكتّاب وصحفيين، ورياضيين رفضوا أن يقابلوا رياضيين إسرائيليين في المحافل الدولية، ... إلخ. هناك سجل شرف عريض في الأمة لرفض التطبيع ومقاومته. وهناك في المقابل سجل عار محشور في زاوية التاريخ لبعض المطبعين. لكن سجل الشرف في الصدارة كماً ونوعاً، وقيمة ومكانة.

• **انشغال شعوب الأمة بنفسها هذه الأيام لا يعني أنها فقدت اهتمامها بفلسطين، أو أن قضية القدس تراجعت أولويتها لديها.**

أنا اتفهم واقع الأمة الصعب. الشعوب عندما يُفرض عليها القمع ونزيف الدم ومصادرة حقوقها، لا ألومها إذا انشغلت بهمومها وقضاياها. بل أقول لهم: أنتم أهلنا، ونحن مع حقوقكم وتطلعاتكم في الحرية والعدالة ولقمة العيش الكريمة. نحن مع أمتنا كما هي معنا.

ولكن نقول لهم: حذار أن تظنوا أن خطر الكيان الصهيوني بعيد عنكم، أو أن يظن البعض القليل أن هذا الكيان نصير لقضاياكم، أو أنه جزء من الحل لأزمات المنطقة. إنه أساس المشكلة، والعدو المركزي للأمة، ومنبع الكثير من أزماتها، ووجوده في قلب الأمة ما زال يشكل الخطر الأكبر عليها؛ على أمنها ومصالحها ووحدتها

وانبعثت نهضتها. بل إنه من أهم العوامل التي أطالت جراحكم، وحالت دون نجاحكم في تحقيق أهداف نضالكم وتضحياتكم.

كما نقول لإخواننا من شعوب أمتنا: حافظوا على وحدة أوطانكم، ووحدة شعوبكم، وأنتم تسعون لمطالبكم المشروعة في الحرية والعدالة والكرامة والديمقراطية. وارتفعوا عن الاستقطابات والنزاعات ذات الطبيعة العرقية والطائفية، فذلك لا يخدم أمتنا، بل يخدم أعداءها الذين يعينهم تمزيق أمتنا وتفتيت أوطانها وشعوبها، حتى وإن بدا أن بعضهم يناصر مطالب الشعوب، ولكنهم في الحقيقة يطيلون نزيفها، ويناصرون عملياً الجلادين والمتسلطين على رقابها.

مع كل ذلك، وما تعانيه شعوب الأمة من جراح غائرة، فإنك ما إن تجد تصعيداً أو عدواناً على غزة، أو استهدافاً للقدس والمسجد الأقصى، أو أي حدث ساخن في فلسطين، إلا وترى هذه الشعوب العربية والإسلامية تنسى جراحها، وتنتفض من أجل فلسطين ونصرة شعبها المقاوم، ويعود هتاف فلسطين إلى ساحاتها وميادينها، وهذا دليل أصالتها وعمق مكانة فلسطين لديها.

لذلك، مسؤوليتنا أن نواصل معركتنا العادلة ضد الاحتلال، ونُبقي قضيتنا حية وحاضرة، وعندها تنصرنا الأمة وتتوحد حولنا، ويزداد العالم الحر تأييداً لنا، وانفضاضاً عن إسرائيل التي تعد أيامها بإذن الله، فبعد هذا العلو سيأتي التراجع والسقوط، فتلك سنة الله العادلة في حياة الشعوب والأمم. وطالما هي ناضلت وضحت وواصلت مسيرة التحرير والحرية والاستقلال، فإنها ستنتصر حتماً، وتحقق أهدافها، وتستعيد أرضها وحقوقها، بإذن الله.

• **هذا لا يعني أننا نستهيّن بعدونا، فالمقاوم الجاد لا يستخف بأعدائه.** ونحن ندرك جيداً، وعلى أرض الواقع، قوة عدونا العسكرية والأمنية والتكنولوجية، وارتباطه بمصالح متشابكة مع دول كبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أننا - رغم ذلك - نستطيع أن نرى بجلاء جملة من الشواهد على تراجع المشروع الصهيوني. من ذلك:

- التوسع والتمدد كان أحد أهم سياسات الكيان الصهيوني، لكنه تحت ضغط المقاومة والانتفاضات المتلاحقة التي استنزفته، اضطر إلى التراجع والانكماش، فانسحب من قطاع غزة، كما انسحب من قبل من جنوب لبنان، وبنى الجُدُر العازلة في الضفة وفي أكثر من مكان.

- وكان من استراتيجيته الأساسية خوض حروبه على أرض العدو، وها هو اليوم ومنذ سنوات يخوضها في الداخل، الذي هو وطننا السليب، ولم يُعد في منأى ولا مأمّن من قصف عمقه بصواريخ المقاومة وطائراتها المسيّرة.

- اعتاد الكيان المحتل على محاربة الجيوش العربية، وبنى جيشه واستراتيجيته العسكرية على أساس ذلك، وطالما افتخر بقدرته على هزيمة تلك الجيوش، إلا من استثناءات قليلة معروفة. لكنه اليوم مرهق ومستنزف بنمط جديد، هو المقاومة، التي أربكت حساباته واستراتيجياته، وأفقدت جيشه القدرة على الانتصار منذ عقود طويلة، رغم كثرة المعارك التي خاضها ضد المقاومة.

وهذا بالغ الأهمية، لأنه متعلق باستراتيجية فرض الهزيمة النفسية على العدو، وتيئيسه من الانتصار علينا، وهز ثقة قادته وجنوده بأنفسهم في مواجهة أبطال المقاومة وشجعانها ومبديعيها وحاضنتها الشعبية.

- حتى حين عمل العدو الصهيوني على حصار المقاومة، وتجفيف ينابيعها، وقطع السلاح والإمداد عنها، وحرمانها من ساحات العمق والمدد والإيواء، وهي العوامل التقليدية التي كانت شروطاً موضوعية أساسية لنجاح الثورات وحركات التحرر في العالم، فوجئ العدو أن المقاومة الفلسطينية تغلبت على ذلك، وتكيفت معه، وصنّعت سلاحها وصواريخها، وطوّرت قدراتها وخبراتها ورؤيتها العسكرية، واستطاعت بفضل الله أن تعمل بكفاءة لافتة في أصعب الظروف، ما فاقم كثيراً من أزمات الاحتلال، وضرّب جبهته الداخلية ونظريته الأمنية وروحه المعنوية.

- من إنجازات المقاومة الفلسطينية على هذا الصعيد كذلك، أنها عرّت إسرائيل أمام العالم، وكشفت وجهها القبيح على حقيقته، وهشمت صورتها التي خدعت بها العالم مدة طويلة كواحة للديمقراطية في الصحراء العربية، وأنها تملك ذات القيم التي يؤمن به العالم الحر!!

وهنا، ولو في سياق آخر، يلزم إبراز الفارق الكبير بين الأثر الإيجابي للمقاومة والانتفاضة والمواجهة الشعبية مع الاحتلال، وهو أثر يصب لصالحنا ويظهر صورة عدونا الحقيقية كقاتل ومجرم ومنتهك لكل القيم والأعراف، فضلاً عن أثرها - أي المقاومة - في استنزاف الاحتلال، وإجباره على التراجع. وبين الأثر السلبي للمفاوضات والتسويات في تجميل صورة العدو، وتقديمه للعالم كشريك وصانع سلام، فضلاً عن عجز المفاوضات عن تحقيق أي إنجاز معتبر لصالحنا، بل إن الكيان المحتل استغله غطاءً لفرض المزيد من الأمر الواقع، بالاستيطان والضم وسرقة الأرض، وتهويد القدس وتغيير معالمها وانتهاك مقدساتها، وحصار غزة والعدوان عليها، وتقطيع أوصال الضفة وزرعها بالمستوطنات، والإمعان في سياسة التهجير، والعمل على تغيير المعادلة الديمغرافية.

- ثمة شاهد آخر على تراجع الكيان الصهيوني واهتزاز صورته، وهو عمق الانقسام السياسي والمجتمعي فيه، وتشظي أحزابه وقواه السياسية، واشتداد الصراع على الحكم بينهم، وتفشي الفساد في قاداته ونخبه، وتكرار الانتخابات في فترة قصيرة لصعوبة تشكيل ائتلافاته الحكومية. علاوة على تراجع روح القتال عند جنوده ومنتسبيه، مقابل إرادة المقاوم الفلسطيني المتفوقة، رغم فارق القدرات والإمكانات العسكرية.

حول المشروع الوطني الفلسطيني وكيف نعيد بناءه؟

مدخل تاريخي

حتى نعلم حجم المشكلة التي نعاني منها اليوم بغياب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وهذا الفراغ المتعلق به، لا بد من العودة إلى الماضي القريب حين كان هناك مشروع وطني متفق ومتعارف عليه فلسطينياً، دون كثير خلاف أو تنازع حوله.

فمنذ نشأ العمل الفدائي في الستينيات، ثم دخلت فصائله في بوتقة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، وتصدرت قيادتها ومؤسساتها وأطرها التنظيمية والشعبية، توافرت آنذاك العناصر اللازمة لبناء المشروع الوطني، وتشكيل صورته، واجتماع العاملين للقضية عليه، وتوافقهم على رؤيته وأهدافه وتعريف الحقوق والثوابت الوطنية، وعلى برنامج النضالي والسياسي، ثم على مرجعية القرار ومؤسساته القيادية وكيفية تشكيلها وانتخابها.

وكانت حينئذ صورة معقولة للمشروع الوطني الفلسطيني، قد لا ترضي الجميع بكل ما يريدون، لكنها توفر حداً كافياً للتراضي والقبول، والشعور بالشراكة في المسؤولية والقرار، والانخراط في المؤسسات القيادية.

ولم يكن وقتها ثمة خلاف أو تباين حول الحقوق والثوابت الوطنية، فالجميع مع تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، ولا حول الوسائل والآليات ومحورية المقاومة والعمل الفدائي المسلح في البرنامج النضالي والسياسي. نعم، اختلفوا على بعض أشكاله كخطف الطائرات، لكن لم يختلفوا على أصل البرنامج، أي الكفاح المسلح والمقاومة بكل أشكالها.

وحين بدأ الخلاف على بعض الأطروحات السياسية الجديدة، مثل برنامج النقاط العشر عام ١٩٧٤، وغيرها لاحقاً، تشكلت جبهة الرفض الفلسطينية، وكانت بعض فصائلها تعلق حضورها في المؤسسات القيادية، ثم تعود إليها، وهكذا. ولكن في جميع الأحوال ظل هناك ما يجمع الجميع، فمساحة الخلاف كانت أقل من مساحة الاتفاق، وكانت خيمة المشروع الوطني تظل الجميع وتستوعبهم.

لكن، ومنذ اتفاق أوسلو والمقدمات التي سبقته بسنوات، نشأ انقسام سياسي حاد وواسع في الساحة الفلسطينية، وغاب حينها المشروع الوطني الجامع. فالاختلاف على أوسلو والنهج السياسي الجديد الذي شكّل فلسفته وقاد إليه، كرّس تبايناً وانقساماً صارخين حول المشروع الوطني الفلسطيني؛ حول رؤيته السياسية وتعريف الحقوق والثوابت الوطنية، وحول البرنامج النضالي المقاوم وأدواته، كما انعكست سلباً على الثقة بالمؤسسات القيادية، ومرجعيات القرار، وطريقة اتخاذ القرار الوطني في المسائل الكبرى، ودفع الكثيرين للغياب عن تلك المؤسسات، فضلاً عن غياب حركتي حماس والجهاد الإسلامي من الأساس، وهما اللتان منذ نشأتها لم تجدا فرصة حقيقية وموضوعية للانخراط فيها.

ومنذ ذلك الوقت غاب المشروع الوطني الفلسطيني الجامع، وتكرس الانقسام فلسطينياً - حتى قبل أحداث ٢٠٠٧ - حول كثير من العناوين والأسئلة الوطنية الرئيسية.

• **أرى أن مشكلاتنا اليوم في غالبها نابعة من غياب هذا المشروع الوطني الجامع والواضح في أذهان القوى والقيادات وعموم جماهير شعبنا ونخبه السياسية والفكرية.**

ولذلك، فإن سؤال المشروع الوطني ينبغي أن يكون اليوم على رأس أجندتنا وأولوياتنا. فالوصول إليه والتوافق عليه يوفر بيئة وأرضية حقيقية لحل الكثير من خلافاتنا، وبناء وحدتنا الوطنية، ومؤسساتنا القيادية، وتحقيق الشراكة الفعلية في النضال والقرار وفق رؤية سياسية ونضالية يتوافق عليها الجميع.

وهو ما من شأنه دفع قضيتنا الفلسطينية إلى الأمام، ومدّها بزخم جديد؛ من الروح، والرؤية، والقوة، والثقة، والهيبة.

• **الأولوية اليوم، إذًا، هي أن نضع هذه المسألة بصورة جادة على طاولة الحوار والاتفاق بيننا، لنعيد الاعتبار للمشروع الوطني، ونعمل سويًا على بنائه بعناصره ومكوناته الأساسية.**

مكونات المشروع الوطني الفلسطيني رؤية لإعادة البناء

أولاً: إعادة تحديد وتعريف الثوابت والحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها بالطبع قضايا: الأرض، القدس، حق العودة، ... إلخ.

ولا يصح أن تكون اجتهادات البعض فيما مضى، تحت عناوين الضرورة والحاجة إلى برامج مرحلية، والتي قادتهم إلى مسار طويل مُضِنٍ من المفاوضات والتسويات والمبادرات والتراجعات، أن تصبح أساساً أو مرجعاً لإلغاء الرؤية الأصلية للقضية، والإخلال بحقوق شعبنا وثوابته الوطنية، وأن نختلف اليوم حول تعريف أرضنا وحقوقنا وأهدافنا، وحدود وطننا السليب، ونلوي عنق التاريخ والجغرافيا والحقائق قريبة العهد، خاصة في الوقت الذي أدار العدو ظهره لكل الاتفاقيات والمعاهدات، وقتل حل الدولتين كما يسمونه، ولم يبق سلام ولا تسويات، وتسارعت خطواته لفرض رؤيته الصهيونية الكاملة!!

ثانياً: اعتماد برنامج نضالي مقاوم ميدانياً وسياسياً، بمستوى قضيتنا، وقادر على إنجاز حقوقنا وتحقيق أهدافنا الوطنية.

ولأن قضيتنا قضية تحرر وطني من الاحتلال، وعناوينها الكبرى تحرير الأرض، واستعادة القدس، وعودة اللاجئين، وتحرير الأسرى، وتحقيق الاستقلال، وإقامة دولتنا ذات السيادة الكاملة على أرض الوطن، فإن المقاومة بكل أشكالها لا بد أن تكون هي أساس البرنامج، إلى جانب العمل والتحرك في مختلف المجالات والميادين الأخرى؛ السياسية والدبلوماسية والجماهيرية والإعلامية والثقافية والقانونية، ... حتى يكون برنامجنا النضالي والسياسي على مستوى الأهداف والثوابت والحقوق.

وفي ظل وحدة الرؤية والبرنامج والقرار، نستطيع أن ندير مقاومتنا للاحتلال بطريقة ذكية وشجاعة، نُعظم من نتائجها وإنجازاتها، وتأثيرها على العدو، وذلك من خلال تنويع وسائلها وأدواتها، والمراوحة بين أشكالها وأنماطها المسلحة والشعبية حسب الزمان والمكان وتقدير الحالة والمرحلة. وتاريخنا الفلسطيني حافل بهذا التنوع، والذكاء في التجديد والإبداع، ومفاجأة العدو بأشكال نضالية جديدة؛ من ثورات، وانتفاضات، وعمل فدائي، ومقاومة مسلحة، ومواجهات شعبية، حتى وصلنا إلى مرحلة بناء قاعدة راسخة للمقاومة وصناعة سلاحها في غزة، تمثل نواة لجيش فلسطيني حقيقي، هو عدة التحرير وذخر المستقبل.

ثالثاً: إعادة بناء المؤسسات القيادية، ومرجعية القرار، على أسس ديمقراطية حقيقية، وعلى قاعدة الشراكة الوطنية بين جميع القوى والمكونات الفلسطينية.

والأساس في ذلك هو منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المعنية بشعبنا في الداخل والخارج، والوعاء القادر على جمع كل قواه ومكوناته وشخصياته وجماهيره.

ويشمل ذلك بالطبع موضوع السلطة الفلسطينية، وإعادة توحيد مؤسساتها، والاتفاق على مستقبلها ووظيفتها ومسؤولياتها.

وفي إطار هذه الرؤية القائمة على الشراكة في المؤسسات القيادية، وإعادة بنائها بروح ديمقراطية توافقية، لا بد من استعادة الدور الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية في قيادة المشروع الوطني، ورسم الرؤية وصناعة القرار وإدارة الصراع، وتجاوز حالة التهميش الراهنة التي غيّبت المنظمة إلا من حضور نادر وباهت، أو عند الحاجة إلى وضع ختمها على الاتفاقيات لإسباغ شرعية ما عليها.

• تركيزنا على أولوية بناء المشروع الوطني والتوافق عليه، لا يعني الانشغال عن معركتنا الراهنة الكبيرة في مواجهة قرار الضم ومخاطر صفقة القرن وتداعياتها، فهي أولوية اللحظة في الزمان والمكان، وتستوجب احتشاد الجميع على أرضيتها، وخوض المواجهة المفتوحة مع الاحتلال.

ونستطيع في ذات الوقت، أن نتابع جهودنا للوصول إلى رؤية مشتركة حول المشروع الوطني. ولعل ذلك هو الوقت الأنسب واللحظة المواتية. فالمشاريع الكبيرة تحتاج في الغالب إلى أجواء ساخنة تساعد على إنضاجها، خاصة في ظل معركة مفتوحة مع الاحتلال؛ تُذكي الروح الوطنية، وتعزز الوحدة الداخلية، وتكرّس الشراكة النضالية واستشعار المخاطر والتحديات المشتركة.

كما أن الدخول في أجواء الحوار والتوافق على المشروع الوطني، في الوقت الذي نخوض معاً المواجهة ضد قرار الضم، يحفزنا جميعاً لاستدعاء الأسئلة الكبيرة المتعلقة بعناصره الثلاثة؛ فيكون حاضراً عندنا سؤال الثوابت والحقوق والأهداف الوطنية، وسؤال المقاومة والبرنامج النضالي والسياسي، وسؤال وحدة المؤسسات القيادية ومرجعية القرار. كل ذلك من شأنه أن يُذكي حماسنا وروحنا الجمعية في المواجهة مع الاحتلال، من ناحية. ويبرز أمامنا جلياً أهمية تلك الأسئلة الكبرى وضرورة البحث عن أجوبة حقيقية لها يتوافق حولها الجميع، من ناحية ثانية، لا سيما أن موضوعات تلك الأسئلة تتعرض اليوم أكثر من أي وقت مضى لمخاطر كبيرة تهدد مستقبلنا الفلسطيني. ومن ناحية ثالثة، فإن سعينا للإجابة عليها، في مثل هذه الأجواء الوطنية ونحن في ميدان المواجهة، سيسهل بإذن الله التوافق حولها، خاصة مع نشوء صور عملية ناجحة متوقعة في الميدان من التنسيق والتعاون والعمل المشترك وإدارة القرار معاً.

موضوع المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني

- **الانقسام حالة استثنائية خاطئة، والوحدة الوطنية هي الأصل والأساس في حياة الشعوب والأمم، فكيف حين نكون في حالة مقاومة ومواجهة مع الاحتلال!!**
- **الحديث عن إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني يقتضي - بمنطق البداهة والشرط الموضوعي - الحديث عن المصالحة وتوحيد الصف الفلسطيني، حتى نصنع البيئة السياسية والنفسية والعملية التي تسهّل بناء الرؤية الجامعة للمشروع الوطني.**

من هنا تتأكد أهمية إنجاز المصالحة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وبناء مؤسساته السياسية على أسس راسخة؛ من الديمقراطية، واستيعاب الجميع، والشراكة الحقيقية في إدارة القرار وتحمل المسؤولية.

• **وحتى ننجح في تجاوز الإخفاقات السابقة، من الضروري استحضار العوامل الرئيسية التي تقف خلف تعطيل جهود المصالحة ومحاولاتها المتكررة. وأهم تلك العوامل هي:**

العامل الأول: التدخلات الخارجية، خاصة الإسرائيلية والأمريكية، والرباعية الدولية من قبل حين وضعت شروطها المعروفة، وما نشأ عن ذلك من ضغوط وابتزازات سياسية ومالية، وإخضاع الأموال الممنوحة للسلطة للمساومة.

وأعداؤنا بالطبع لهم مصلحة في استمرار انقسامنا، ولذلك يقفون ضد أي خطوة جادة للمصالحة.

لكن القرار قرارنا، ونحن أصحاب المصلحة، والمسؤولية التاريخية أن ننهي الانقسام ونغادر مربعه سريعاً. وأرى أن تأثير هذا العامل المتعلق بالتدخلات والضغوط الخارجية قد تراجع في الفترة الأخيرة، وإن لم يتوقف. وهو ما يعني أن المسؤولية الأكبر تقع على أكتافنا، وحين نصر على مصالحتنا ووحدتنا الداخلية، فإن العوامل الخارجية تصبح محدودة التأثير.

العامل الثاني: عدم استقرار فكرة الشراكة الوطنية لدينا كقوى وفصائل، بالقدر الكافي الذي يجعلها راسخة في حياتنا النضالية والسياسية، وإدارة قرارنا ومؤسساتنا وبرامجنا.

ويبدو أنه أصابنا - فلسطينياً - ما أصاب الواقع السياسي العربي بصورة عامة من استئثار الأحزاب الحاكمة - إن وجدت - بالقرار، وتفردها بالسلطة، والتعامل مع القوى الأخرى في أحسن الأحوال بمنطق التبعية أو الشركاء الملحقين (كومبارس).

الشراكة الوطنية الحقيقية هي المفتاح الأهم في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام. وتحت خيمة الشراكة: الكل موجود، والكل رابح، والرابع الأكبر هو الوطن والشعب والقضية.

العامل الثالث: وهو امتداد للعامل السابق، حيث يخشى البعض من تبعات الانخراط في برنامج نضالي وسياسي وطني مشترك، تمثل المقاومة روحه وجوهره، إلى جانب العناصر والمكونات الأخرى في البرنامج.

فالسنوات الطويلة الماضية رسخت للأسف انقساماً عميقاً في المفاهيم والرؤى حول المقاومة وخياراتها وأساليبها، وحول البرامج السياسية وأدواتها وتكتيكاتها، ما جعل بعض الأطراف الفلسطينية غير مستعدة أن تبرح المربع الذي اعتادت العمل فيه، نجحت أم فشلت. خاصة أنها متخوفة من تبعات الانخراط من جديد في مسار المقاومة والمواجهة المفتوحة مع الاحتلال على كل الصعد، والأثمان التي قد تلحق بها.

• نحن نرى أن الوثائق السياسية التي اتفقنا عليها فلسطينياً طوال السنوات الماضية، مثل وثيقة الوفاق الوطني لعام ٢٠٠٦، وما اعتمدها من برامج وأوراق في إطار اتفاقيات المصالحة المتعددة، وحكومة الوحدة الوطنية الأولى عام ٢٠٠٧، كل ذلك يكفي لتشكيل قواسم مشتركة لبرنامج وطني نضالي وسياسي واحد، وتشجيع الجميع على الانخراط فيه والعمل جنباً إلى جنب مع شركاء الوطن، دون أن يتخلى أي طرف بالضرورة عن قناعاته الخاصة به، ولا تجعل أحداً - في ظل هذه الشراكة - متفرداً برؤيته وقراره، ولا وصياً على الآخرين.

• **بهذه الروح، وبالتغلب على المعوقات المذكورة آنفاً، يكون المدخل الصحيح لتحقيق المصالحة وبناء وحدتنا الوطنية من جديد.**

فلا نستجيب مطلقاً لأي تدخلات أو ضغوط خارجية. ثم نعالج مخاوفنا وتبايناتنا فيما بيننا بروح التقارب المتبادل، والتوافق على قواسم مشتركة؛ يمكننا العمل على أساسها من ناحية، وتكون متوافقة مع جوهر قضيتنا وحقوقنا وثوابتنا الوطنية، من ناحية ثانية، ومكافئةً للتحديات والمخاطر المحدقة بنا، ونابعة من حصيلة تجاربنا وخبراتنا السابقة، من ناحية ثالثة.

وخلاصة القول في ذلك: وحدتنا الوطنية، وإنجاز المصالحة، والعمل معاً من موقع الشراكة في المسؤولية والقرار، ... ليس نافلة، ولا مجرد خيار، بل واجب وضرورة، خاصة في هذه اللحظة الحاسمة من مسيرتنا الفلسطينية.

• **أيها أولاً: إنجاز المصالحة، أم الاتفاق على برنامج سياسي، أم إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، أم بناء المشروع الوطني؟**

كل هذه العناوين ذات أولوية وأهمية خاصة. وهي في الأصل متداخلة ومتشابكة فيما بينها، وبعضها جزء من البعض الآخر، لذلك لا بد أن نسعى فيها جميعاً للوصول إلى اتفاق ورؤية مشتركة حولها، وعلى أرضيتها تتحقق الوحدة الوطنية الشاملة بكل أبعادها.

في الماضي، ورغم وضوح هذا التشابك، كان المتحاورون على طاولة المصالحة حريصين على تجنب الدخول في التفاصيل الشائكة للتباين والاختلاف حول البرنامج السياسي والمشروع الوطني، خشية أن تباعد بينهم، لأن الجميع كان حريصاً على أولوية إنهاء الانقسام وسرعة الوصول إلى اتفاق مصالحة وتوحيد المؤسسات السياسية. اليوم، نستطيع أن نبحث في كل هذه العناوين مرة واحدة، لنؤسس لتفاهم واتفاق شامل وحقيقي. يساعد على ذلك أن نجتهد في توفير مناخات إيجابية للمصالحة، وعقد اللقاءات المشتركة على مستويات مختلفة، وخاصة على مستوى الأمناء العاميين للفصائل أو الإطار القيادي المؤقت، وكذلك تعزيز بيئة العمل الوطني المشترك في الميدان وفي السياسة في مواجهة قرار الضم وإجراءات الاحتلال، فكل ذلك سيخلق بيئة سياسية ونفسية تساعد على بحث تلك العناوين الوطنية الكبيرة، وتسهيل الوصول إلى اتفاق حولها بين المجموع الوطني.

كما أن ذلك من شأنه أن ينقلنا من التفكير في أسئلة السلطة والانقسام والخلاف الداخلي، إلى أسئلة التحرر والصراع مع الاحتلال، وبناء المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز وحدتنا الوطنية النضالية والسياسية.

وبالنظر إلى جاهزية مختلف القوى والشخصيات الوطنية الفلسطينية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الدخول سوياً معاً في برنامج نضالي وسياسي مشترك، لمواجهة قرار الضم والمخاطر والتحديات المترتبة عليه، فإن المسؤولية الأولى الآن هي بيد قيادة السلطة والمنظمة، بأن تبادر إلى عقد

اجتماع عاجل للقيادات الفلسطينية، للحوار والبحث في خطة المواجهة، وفي مختلف العناوين والقضايا الوطنية، والخروج برؤية مشتركة، وقرار واحد، وبرنامج تحرك ميداني وسياسي موحد.

• لا يصح - موضوعياً - وضع التسوية مقابل المقاومة في سياق القول: إن الأولى فشلت، والثانية محاصرة، فما هو البديل؟!

هذا التقابل غير صحيح، والتقييم بهذا الاختزال المخل أمر خاطئ.

التسوية فشلت، هذا صحيح، يؤكد ذلك حقائق اليوم، وحصاها عبر العقود الماضية. وهي قد فشلت لأنها بُنيت على أساس خاطئ وتقدير موهوم. ثم أُديرت بطريقة خاطئة، حين تخلّى أصحاب نهج المفاوضات والتسوية عن أوراق القوة التي يملكونها، واستعجلوا قطف ثمارها، فكانت نتائجهما كما رأينا. ما هكذا يُصنع السلام ولا تدار المفاوضات، فمن يفقد حضوره القوي في الميدان، ويأتي إلى طاولة المفاوضات مكشوفاً من أوراق القوة، وشركائه في المشروع، وحاضنته الشعبية، لا يحقق شيئاً إلا ما يسمح به العدو من فتات.

أمّا أن المقاومة محاصرة، فنعم، ولكنها لم تفشل، بل أنجزت على الأرض، وعززت ثقة شعبنا بنفسه، وأربكت العدو في حساباته. ورغم حصارها، تطورت المقاومة، وتعمقت، وأبدعت، وتفوقت على نفسها، وتقف اليوم نداءً للاحتلال.

الحل إذاً، ليس بالبحث عن سبيل ثالث، بل بالتمسك بخيارنا الطبيعي الأصيل، أي المقاومة، وأن نعمل سوياً على تطويرها وتعزيزها وحمايتها، في إطار استراتيجية نضالية وسياسية شاملة، ونخوض معركتها وندير قرارها معاً بصفٍ موحد.

هذا هو السبيل الوحيد للإنجاز والنجاح، والتحرر والتحرير. لسنا بدعاً من الشعوب؛ هذه هي حقائق الحياة وسننها، ومسيرة الأمم وتاريخها.

بين حل السلطة الفلسطينية وتغيير وظيفتها

لو كان القرار متعلقاً بالإنشاء ابتداءً، لكان الموقف الطبيعي عدم إنشاء سلطة تحت الاحتلال، لأنها لن تكون إلا بقيود وشروط والتزامات أمنية وسياسية واقتصادية. وتجربة السلطة -تحت سقف أو سلو السياسي وباريس الاقتصادي - أثبتت ذلك.

لكن السؤال اليوم متعلق بسلطة قائمة، فماذا نفعل بها؟

• خيار حل السلطة ممكن، وله دواعيه وأسبابه، وله متطلباته.

فلتُذف كل الالتزامات الأمنية والسياسية في وجه الاحتلال، فهو المستفيد الوحيد منها، بينما هي عبء علينا ونزيف متواصل في صورتنا ومصالحنا وجبهتنا الداخلية. وليتحمل العدو مسؤوليته عن متطلبات الحياة اليومية في الأراضي التي يحتلها، كما تنص على ذلك القوانين الدولية. ولنتفرغ نحن لمقاومتنا وممركتنا المفتوحة مع الاحتلال، وتوفير متطلبات الصمود لشعبنا، حتى الخلاص والتحرير والاستقلال الحقيقي، وبعدها نبني دولة حرة لا سلطة رهينة.

لكن خيار حل السلطة يتطلب شرطاً موضوعياً أساسياً، وهو التوافق الوطني على ذلك، وإلا فالنتيجة هي الصراع الداخلي بيننا، والانشغال بأنفسنا، وانتقال الأزمة إلى ساحتنا، بدل أن تكون الأزمة والصراع مع عدونا المحتل.

• إذا تعذر التوافق الوطني على حل السلطة، فالخيار الوحيد المتبقي تغيير وظيفة

السلطة، وهو خيار لازم تقتضيه الضرورة والمسؤولية الوطنية، إذ لا يصح أن نقبل باستمرار وظيفة السلطة الحالية والتزاماتها الأمنية لصالح الاحتلال.

هل تغيير وظيفة السلطة ممكن؟ نعم ممكن، وواقعي، لكنه مكلف وله ثمن. وما دام هذا الأمر ضرورة

ومصلحة وطنية، فلندفع الثمن ونتحمل التبعات، ونحن بالأصل ندفع الكثير من الأثمان والتضحيات في جميع الأحوال بسبب الاحتلال نفسه، فهو أساس المشكلة. وطالما أن الثمن سندفعه في كل حال، فليكن ذلك على أرضية الحرية ومقاومة الاحتلال، لا على أرضية الخضوع لشروطه وإملاءاته، التي هي بالضرورة على حساب أمننا ومصالحنا وحقوقنا واستقلال قرارنا.

• **بالنسبة لمسألة الجمع بين المقاومة والسلطة، هل هي ممكنة؟ أم أن السلطة ستكون على حساب المقاومة، لأنها تقيدها وتشغلها بمسؤوليات الحياة اليومية للناس، وتثقلها بحسابات السلطة نفسها والضغط الواقعة عليها؟**

تفكيك هذه المسألة يساعد على حلها، والوصول إلى الرؤية الصحيحة بشأنها، بعيداً عن الخلط والتشابك. حين تكون في حالة اشتباك ومقاومة مع الاحتلال، فلا تنشئ سلطة ابتداءً، حتى لا تشغلك وتقيده، وركّز على مسؤوليات المقاومة وأولوياتها، وتوفير عوامل الصمود لشعبك.

لكن حين تجد نفسك أمام واقع سلطة قائم تحت الاحتلال، نشأت في ظروف سابقة معروفة، وكانت موضوعاً خلافياً في الساحة الفلسطينية، فأنت حينئذٍ أمام خيارين؛ إما أن تبادر إلى حلها، وهذا يتطلب التوافق الوطني كما ذكرنا سابقاً. وإما أن تسعى إلى تغيير وظيفتها ودورها، وذلك يحتاج إلى جهود كبيرة وعمل وطني مشترك لتحقيق هذه الغاية. لكن لا خيار لنا آخر، إذ لا يصح أن تظل السلطة على حالها الراهن، وتتحوّل إلى عبء على شعبنا، بدل أن تكون عبئاً ثقيلاً على الاحتلال.

خيار تغيير وظيفة السلطة يقودنا بالضرورة إلى حالة الجمع بين المقاومة والسلطة. ونحن نرى أن الجمع بينهما ممكن، بل لا يسعنا إلاّ فعله طالما أن السلطة موجودة بالأصل. وهو ما عملت عليه حماس وقوى المقاومة في غزة، وتحملت جرّاء ذلك الكثير من المعاناة، دون أن تقصّر في مسؤولياتها تجاه المقاومة وصد العدوان، بل إنها - في ظل هذه المعادلة - نجحت في أسر جندي إسرائيلي في المعركة، هو شاليط، وكان ذلك مدخلاً لإجراء صفقة تبادل مع الاحتلال للإفراج عن عدد كبير من أسرانا وأسيراتنا.

إذاً، خيار الجمع بين المقاومة والسلطة ممكن، رغم صعوباته وتبعاته الثقيلة، حيث أن العدو سيمارس كل أشكال الضغوط والعقوبات على السلطة، وحصارها واستهدافها، وهو ما رأيناه ونراه اليوم في تعامله مع الإدارة الحكومية في غزة، وما جرى كذلك من قبل في الضفة الغربية حين زاوجت السلطة آنذاك بين المقاومة والسياسة في سنوات الانتفاضة الثانية.

وهذا قدر أي شعب يعيش تحت الاحتلال، سيعاني في جميع الأحوال، لكنه لا يستطيع أن يتخلى عن رسالته الطبيعية، وهي مقاومة الاحتلال والاشتباك معه حتى الحرية والتحرير والاستقلال.

ثمة حالة خاصة الآن في غزة ومنذ أن غادرها الاحتلال وفكك مستوطناته منها عام ٢٠٠٥، رغم استمراره في حصارها وشنّ الاعتداءات والحروب المتلاحقة عليها. ماذا تفعل القوى والفصائل هناك تجاه شعبها وإدارة شؤونه اليومية؟

هذه حالة مختلفة تستوجب تصميم معادلة خاصة بها، تجمع بين مسؤولياتها في إدارة شؤون الحياة اليومية للناس وتعزيز صمودهم، وواجبها الوطني في مواصلة رسالة المقاومة، وصد العدوان، والعمل على استراتيجية التحرير، جنباً إلى جنب مع مجموع قوى شعبنا وفصائله وجماهيره في الداخل والخارج.

وهذا المثال الواقعي يشير إلى طبيعة الحالة الفلسطينية في تعدد ظروفها وتفاوتها ضمن الجغرافيا الفلسطينية الواحدة، لكن تجمعها في ذلك الوقت نفسه وحدة الغاية والمصير، فنحن شعب واحد لديه ذات الأهداف والتطلعات نحو تحرير وطنه، واستعادة قدسه، وعودة لاجئيّه، والعيش كبقية شعوب العالم في دولة حرة مستقلة بلا احتلال ولا وصاية ولا قيود.

وتحت سقف هذه القضية والغاية الواحدة، تتوزع الأدوار، وتتنوع أشكال النضال والمقاومة، والعمل السياسي، كل بحسب ساحته والظروف المحيطة به.

حول المستقبل وعناوين أخرى متداولة

ما بعد فشل التسوية

• **مسألة البحث عن بديل للدور الأمريكي المنحاز بالكامل للكيان الصهيوني كما يطرح البعض، لا تُشكل مدخلاً صحيحاً لنا لإعادة تقييم موقفنا الفلسطيني.** لأن ذلك يعني البقاء في مربع التسوية والرهان على المفاوضات، والإصرار على إعادة انتاجها رغم فشلها الذريع، ومن ثم طرح مسألة البحث عن راعٍ جديد غير الراعي الأمريكي لمواصلة مشوار طويل آخر من التيه والركض خلف السراب!! علاوة على ما ثبت لأصحاب خيار التسوية أنفسهم، أنه لا أحد في الساحة الدولية لديه المقدرة على تقديم نفسه بديلاً عن الراعي الأمريكي؛ لا الاتحاد الأوروبي، ولا الاتحاد الروسي، ولا غيرهما، والكيان الصهيوني بالأصل لم يقبل ذلك.

• **المدخل الصحيح - إذاً - هو البحث عن رؤية جديدة ومقاربة مختلفة لاستراتيجيتنا في مواجهة الاحتلال والصلف الصهيوني، خارج مربع التسوية الفاشلة.** ومن ثم يكون التحرك على الساحة الدولية، كما الساحة العربية والإسلامية والإقليمية، في سياق استراتيجية شاملة؛ تواجه المحتل على الأرض، وتوفر عوامل الصمود ومتطلبات المواجهة، وتسعى لحشد كل أشكال الدعم والتأييد السياسي والمادي والمعنوي.

وهذا لا يعني أننا كفلسطينيين نطالب إخواننا في الأمة وأصدقاءنا في العالم أن يحاربوا بالنيابة عنا، أو أن ينتقلوا معنا من مربع التسوية إلى مربع الحرب بمفهومها التقليدي، أي حرب الجيوش، فنحن نعلم أنهم لن يفعلوا ذلك، وليسوا قادرين عليه في الوقت الحاضر، خاصة في ظل ما يعانيه واقعنا العربي والإسلامي من ضعف وانقسام ونزيف.

إنما القصد أن نقول للجميع: لقد تركنا خيار التسوية العبثي، الذي استنزفنا طويلاً، وثبت فشله بعد تجارب مريرة، وانتهجنا بدلاً من ذلك استراتيجية المواجهة مع الاحتلال واستنزافه بالمقاومة، وعلى أساس ذلك ندعوكم

إلى مشاركتنا ودعمنا وإسنادنا والوقوف إلى جانبنا، كلُّ حسب ظرفه وإمكاناته. وتستطيعون الرهان علينا وعلى قدرتنا على الانتصار في هذه المعركة، وإجبار الاحتلال على التراجع والانسحاب والتسليم بحقوقنا، فهذا العدو تأكد لكم ولنا أنه لا يحترم الضعفاء، ولا يعطي إلا تحت الضغط والإكراه.

ولا شك أن الصورة التي صنعها شعبنا طوال تاريخه، بشجاعته وإصراره وإبداع مقاومته، وقدرته الفائقة على الصمود في وجه الاحتلال، وحين يرانا إخواننا وأصدقائنا في العالم موحدين كفلسطينيين وراء هذه الاستراتيجية الجادة، فإنهم سيحترمون قرارنا، ويقفون إلى جانبنا، وستعزز ثقتهم بقدرتنا على النجاح والانتصار.

صفقة القرن وفرص التطبيق

كان التخطيط عند مخترعي صفقة القرن الأمريكيان والإسرائيليون أن يتم تطبيقها مرة واحدة، بعد التمهيد لها بالجزرة عبر المسار الاقتصادي. لكنهم فوجئوا بالإجماع الفلسطيني على رفضها، وعدم الموافقة عليها من غالبية الموقف العربي والإسلامي الرسمي، وحتى مَنْ كان منهم يدعمها بالسر لم يستطع أن يَحْمِلَ الفلسطينيين والعرب عليها.

لذلك اضطروا للتأني والتأجيل، ثم لجأوا إلى تطبيقها على مراحل وبالتقسيم، لتسهيل تمريرها على أرض الواقع بأقل قدر من التدايعيات. فكان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتراف الإدارة الأمريكية رسمياً بضم الجولان، واستهداف الأونروا مالياً في إطار العمل على شطب ملف اللاجئين. كما تسارعت محاولات التطبيع وإحداث اختراقات صهيونية في جزء محدود من الجدار العربي الرسمي، وجزء هامشي جداً من النخب، وهي تلك المصنوعة والموجهة. ثم كان قرار الاحتلال ضم جزء مهم وكبير من الضفة الغربية بغطاء أمريكي.

بمعنى أن حسابات البيدر المختلفة عن حسابات الحقل دفعت الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية إلى تجاوز خيار الإعلان الرسمي عن تطبيق صفقة القرن، إلى تنفيذها على الأرض بالأمر الواقع خطوة بعد خطوة. وهذا لا يقلل من خطورتها، ولكن يجعل أمر التصدي لها أيسر نسبياً، لأنها مرفوضة فلسطينياً بالإجماع، ومفتقرة للغطاء العربي الرسمي.

حول علاقات حماس السياسية

بصرف النظر عن تغيير بعض الدول العربية لسياستها تجاه الحركة، وبدون الدخول في سجال مع أحد، أو وضع اللوم على أحد، فإنه لا مصلحة لنا ولا لأي مخلص في أمتنا أن ننشغل بالسجال والخلاف بينما عن معركتنا مع الاحتلال، لا سيما في هذه اللحظة التاريخية.

لكنها فرصة للتذكير بسياسات حماس المعتمدة لديها في علاقاتها السياسية مع الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى. والخلاصة في ذلك:

- الحركة تركز على أولوية صراعها مع الكيان الصهيوني، فلا صراع ولا معركة لها مع أحد إلا مع العدو المحتل.
- وهي لا تتدخل في شؤون الآخرين، كما لا تقبل من أحد أن يتدخل في شؤونها، وليست طرفاً في أي نزاع أو أزمة في أي دولة أو ساحة.

- نحن في ذات الوقت حريصون على الأمن القومي العربي والإسلامي، وعلى مصالح أمتنا واستقرارها. ويدنا كانت وما زالت وستبقى ممدودة إلى أشقائنا في الدول العربية والإسلامية، وأصدقائنا في العالم، والتعاون معهم في القضايا والمساحات المشتركة، لصالح الجميع، وبما يخدم شعبنا وقضيتنا ومقاومتنا للاحتلال.

المشروع الوطني الفلسطيني ومواجهة قرار الضم

رؤية
خالد مشعل

44

- من قيمنا وواجبنا أن نشكر كل من يدعمنا ويقف إلى جانبنا، وأن نحمل لهم التقدير والعرفان. لكن ذلك لا يعني رهن قرارنا لأحد، فنحن لسنا في جيب أحد من الدول مهما كان انتماؤها أو تصنيفها، ومهما كان دعمها لنا، بل قرارنا كان وسيبقى حراً مستقلاً لا نسمح لأحد التدخل فيه.
- كما أن شكرنا لكل من يدعمنا ويلتقي معنا في معركتنا ضد الاحتلال الصهيوني، لا يعني موافقتنا أو تأييدنا لسياساتهم وأجنداتهم الخاصة بهم في المنطقة أو في غيرها.

الخاتمة

بعد كل ما مضى من حديث حول الرؤية، والمشروع الوطني، وبرنامج المواجهة، وترتيب البيت الفلسطيني، وحول التحديات المتسارعة المحدقة بنا، والتي نبحت في ظلها تلك العناوين الوطنية الكبيرة، ومع صعوبات واقعا وتعقيداته، وقسوة المعادلات التي تحكم الساحة الإقليمية والدولية من حولنا، يأتي سؤال التفاؤل والثقة واليقين بالمستقبل مشروعا، بل وضرورياً.

ونحن بالتأكيد متفائلون، وعلى يقين بالمستقبل، وواثقون من الانتصار بإذن الله. فالتفاؤل والثقة صفة أصيلة في كل قائد، وشأن كل صاحب قضية يناضل من أجلها.

لكن التفاؤل ليس شيئاً نبحت عنه، أو ننتظره، ونمني النفس به، فذلك شأن العاجزين أو المراقبين للأحداث. أما أصحاب القضايا وصناع التاريخ فقد رهم أن يصنعوا التفاؤل واليقين، ويبعثوه في نفوس أتباعهم وشعوبهم، ويحققوا على الأرض ما يعززه وينميّه، ويجعله حقيقة ماثلة لا مجرد أمل.

ودون ذلك أثمان وتضحيات، ونمط خاص من القادة الذين يتمتعون بالشجاعة والجرأة واستعداد عالٍ للمخاطرة، إلى جانب الوعي والحكمة والرأي الرصين؛ كما قال المتنبي:

وكلُّ شجاعةٍ في المرء تُغني
ولا مثل الشجاعة في الحكيم

فالقيادة مسؤولة، والقيادة حكمة ورأي سديد، وهي كذلك شجاعة وجرأة، وقدرة على المخاطرة، وإطلاق مواجهة تشعل الأرض تحت الاحتلال، وتنجز حقوقنا وأهدافنا الكبيرة.

بهذه الروح، وعلى أساس هذه الرؤية، والاستعداد لتحمل التبعات وتقديم التضحيات في ميدان المواجهة، .. نحن على يقين بالنصر، ومتفائلون بمستقبل فلسطين، وواثقون بقدرتنا على تحرير أرضنا، واستعادة قدسنا ومقدساتنا، وتحقيق الحرية لأسرانا، والعودة للاجئين، وإنجاز الاستقلال بإذن الله.

أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾